

Distr.: General  
22 November 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة

والعشرين للجمعية العامة

## الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

### تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١٦ لاستعراض التقدم المحرز في الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويبحث التقرير التقدم المحرز في القضاء على الفقر والحد من الجوع وعدم المساواة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين نواتج التعليم والصحة، وإيجاد فرص العمل وتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والسلام والأمن والحكم الرشيد. كما يناقش أهمية تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية الشاملة. وترد توصيات بشأن سياسات تحقيق التنمية المعجلة والمستدامة في أفريقيا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

051216 051216 16-20653 (A)



## أولا - مقدمة

١ - اضطلعت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ بدايتها بدور بالغ الأهمية في تعزيز التنمية في أفريقيا وإدماج القارة في الاقتصاد العالمي. وساعدت أيضا في تحويل الخطاب عن القارة من خطاب متشائم من مستقبل أفريقيا إلى خطاب يعترف بالفرص المثيرة والمائلة المتاحة هناك. وعلى أساس نجاح الشراكة الجديدة وغيرها من المبادرات القارية تسعى القيادات السياسية الأفريقية إلى تحقيق الازدهار والسلام والأمن في قارة متحدة ومتكاملة إقليميا. ونجاح الشراكة الجديدة والدروس المستفادة في تنفيذها هي بمثابة نقطة انطلاق لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: المستقبل الذي نصبو إليه، التي تعكس جهدا طموحا يبذله الأفارقة للاضطلاع بقدر أكبر من الملكية للجهود الإنمائية الوطنية ورسم اتجاه جديد للمستقبل يقوم على النمو المستمر والشامل والقضاء على الفقر.

٢ - وبالإضافة إلى ذلك، كان المجتمع الدولي عاكفا على صياغة خطة جديدة للتنمية العالمية، وقد توجت جهوده باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذه الخطة العالمية تؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بدعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، على النحو الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ وبرنامج عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتكتمل أهداف هذه الأطر الإنمائية الدولية والإقليمية الواحد منها الآخر في تطلعها إلى تحقيق التكامل والازدهار والسلام في أفريقيا.

## ثانيا - التقدم المحرز في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة

٣ - تشير تقديرات البنك الدولي مؤخرا إلى أن نسبة الناس الذين يعيشون في أفريقيا على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم في عام ٢٠١٣ (استنادا إلى القوة الشرائية للأسعار عام ٢٠١١) كانت تبلغ ٣٩ في المائة، مقارنة بنسبة ٥١ في المائة في عام ١٩٩٠<sup>(١)</sup>. وانخفض معدل الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣. ونظرا إلى النمو السكاني السريع وببطء وتيرة الحد من الفقر، فإن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع زاد من ٢٧٦ مليون نسمة إلى ٣٨٩ مليون نسمة خلال هذه الفترة، أي أن أكبر نسبة من الفقراء في العالم تعيش في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(١) انظر <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm?1>.

٤ - والسبب في ما أحرزته القارة من تقدم في الحد من الفقر يعود إلى الجهود الملحوظة التي بذلتها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يدعمها في ذلك النمو الاقتصادي القوي الذي تحقق على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. وفي المتوسط، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي ازداد إلى أكثر قليلاً من ضعفين، أي من ٢ في المائة في التسعينات إلى أكثر من ٥ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الطفرة في الأسعار الدولية للموارد الطبيعية والسلع الأساسية<sup>(٢)</sup>. وكان تسعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من بين البلدان الأسرع نمواً في العالم، وبلغت نسبة نموها الاقتصادي سنوياً أكثر من ٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وللأسف، فإن الحواجز التي تفصل ما بين القطاعات المعنية - الصناعة الاستخراجية أو القائمة على التصدير التي يهيمن عليها رأس المال الأجنبي - لم تولد فرص عمل كافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأغنياء فقط هم الذين يستفيدون من هذه القطاعات. وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي المرتفع للبلدان الأفريقية كثيراً ما زاد من حدة أوجه عدم المساواة وتفاقم الفقر في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم المحرز في الحد من الفقر يمكن أن يتضرر من جراء تباطؤ النمو الاقتصادي في القارة منذ عام ٢٠١٤ بسبب ضعف الطلب العالمي على السلع الأساسية، الذي أدى إلى خفض أسعارها.

٥ - وكان الانخفاض في معدل الفقر في أفريقيا أبطأ بكثير من التقدم المحرز على الصعيد العالمي أو في المناطق الرئيسية الأخرى التي بلغت مستويات مماثلة من الفقر في عام ١٩٩٠، مثل شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا. وانخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، وقد كانت النسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠. وما زالت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من أعلى نسبة للفقر المدقع، إذ إن نسبة ٥١ في المائة من عدد الفقراء في العالم كانوا يعيشون في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٣.

٦ - وعلاوة على ذلك، بالنسبة لمن يعيشون في فقر، فإن متوسط مستوى الاستهلاك أقل بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما هو في المناطق دون الإقليمية الأخرى، إذ لا يزيد عن حوالي ٠,٧٠ دولار يومياً للشخص الواحد. وعندما تؤخذ هذه النسبة العالية من الفقر المدقع في الاعتبار، فإننا نجد أن معدل الفقر هذا ليس أعلى بكثير فحسب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما يدل عليه معدل الفقر التقليدي، بل إن تركيز الفقر أيضاً يطغى

(٢) مصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠١٦: المدن المستدامة والتحول الهيكلي (باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦).

في شبه القارة. وتشير توقعات البنك الدولي أيضا إلى أن الإيرادات حتى لو ازدادت على المستوى القطري بنفس المعدل المتوسط الملحوظ في أفريقيا خلال فترة العشرين سنة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٣، فإن ما يزيد قليلا على ربع السكان سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٣٠<sup>(٣)</sup>.

٧ - ويعاني بعض البلدان الأفريقية أيضا من أعلى مستويات عدم المساواة في العالم. وهذه المستويات العالية، التي تتعلق بكل من عدم المساواة في النواتج وعدم المساواة في الفرص، ما زالت تقوض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع. وتفاوت الدخل داخل البلدان، مقاسا بمؤشر جيني لتوزيع الدخل، أعلى في أفريقيا (٠,٤٣) منه في بقية دول العالم النامي (٠,٣٩)<sup>(٤)</sup>. ومؤشرات جيني لثلاثين بلدا أفريقيا تزيد على المؤشر المتوسط بالنسبة لجميع البلدان النامية. ونجد تفاوت الدخل المرتفع في القارة أيضا في الفجوة الكبيرة بين مداخيل أغنى وأفقر شرائح السكان: ففي المتوسط تزيد مداخيل نسبة ٢٠ في المائة من أغنى مواطنيها بأكثر من ١٠ أضعاف نسبة الـ ٢٠ في المائة من أفقر مواطنيها. وبالنسبة للبلدان النامية الأخرى، تبلغ هذه النسبة في المتوسط أقل من ٩ في المائة.

٨ - ويقع ستة من أصل تسعة من أكثر البلدان تفاوتًا في العالم في أفريقيا<sup>(٥)</sup>. وهي تضع متوسط مستوى تفاوت الدخل في القارة في مرتبة أعلى من بقية الدول النامية في العالم. واستثناء هذه البلدان يؤدي إلى متوسط قيمة تفاوت الدخل في أفريقيا - ٠,٤٠ - على قدم المساواة مع متوسطها في المناطق النامية الأخرى.

٩ - وبالإضافة إلى تفاوت الدخل، لا تزال أبعاد التفاوت الأخرى مرتفعة في أفريقيا. فعدم المساواة بين الجنسين، مقاسا بمؤشر عدم المساواة بين الجنسين، لا يزال مرتفعا عموما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى وجه الإجمال، فإن المستوى في هذه المنطقة دون الإقليمية يعد ثاني أعلى مستوى بعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(٦)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك،

(٣) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality* (Washington, D.C., World Bank Group, 2016).

(٤) Haroon Borat, Karmen Naidoo and Kavisha Pillay, "Growth, poverty and inequality interactions in Africa: an overview of key issues" (United Nations Development Programme, Regional Bureau for Africa, Inequality Project, 2016), Working Paper Series, vol. 1, No. 1.

(٥) وفقا لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، (توزيع الدخل أو الاستهلاك). متاحة في الموقع التالي: <http://wdi.worldbank.org/table/2.9>

(٦) International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa — Dealing with the Gathering Clouds* (Washington, D.C., 2015).

فإن أوجه عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية في مجال التعليم، والصحة، والحصول على العمل اللائق لا تزال متفشية. ولا تقوى بعض الفئات السكانية على دفع ثمن السلع والخدمات العامة الأساسية. كما أنهم لا يحصلون إلا على خدمات محدودة بسبب افتقارهم إلى البنية التحتية الكافية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية. وبعض العيوب الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها هذه الجماعات سببها الافتقار إلى التعليم الأساسي والمعارف والممارسات الصحية الجيدة والقيود القانونية وسوء تقديم الخدمات. وتواصل بعض الجماعات ممارسة تقاليد اجتماعية غير مناسبة تميل إلى إدامة الفقر، كالتقاليد المتعلقة بأدوار الجنسين وزواج المراهقين والمثل الإنجابية.

١٠ - فعلى سبيل المثال، فإن الأطفال الذين يعيشون في الأسر المعيشية الفقيرة، ويكون مستوى تعليم أمهاتهم منخفضا جدا، أو الذين يعيشون في المناطق الريفية، يكون مستوى تحصيلهم العلمي ونتائج تعليمهم أدنى من غيرهم وهم عرضة لمخاطر سوء التغذية والوفاة في مرحلة الطفولة بمقدار أكبر. كما أن فرصهم أقل في الالتحاق بالمدارس، والحصول على خدمات القابلات الماهرات عند الولادة والتحصين وإمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، وكلها تبرز تحديات عدم المساواة في الفرص. وفي أواخر القرن العشرين ومطلع عام ٢٠١٠، بلغت نسبة الفرق في علامات اختبارات الرياضيات الموحدة بين الأطفال من فئات الأسر المعيشية الأفقر والأغنى ٢٠ نقطة مئوية على الأقل في العديد من البلدان. وحتى أنها تجاوزت ٥٠ نقطة مئوية في غابون وجنوب أفريقيا<sup>(٣)</sup>.

١١ - ومن بين الأطفال الذين لم تحصل أمهاتهم على التعليم، توفي حوالي ١٢ في المائة قبل بلوغ سن ٥ سنوات، مقارنة بنحو ٤ في المائة بين الأمهات اللاتي أتممن الدراسة الثانوية<sup>(٤)</sup>. وفي عام ٢٠١٥، كانت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة أكثر بـ ٤٠ نقطة مئوية في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية في أنغولا، وبوروندي، والكاميرون، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، ومدغشقر، والنيجر<sup>(٥)</sup>. وأخيرا، فإن القيود القانونية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تمنع المرأة من الاستفادة من المؤسسات المالية الرسمية للقيام بأنشطة اقتصادية هي الأكثر صرامة في العالم

Tim Heaton and others, "Social inequality and children's health in Africa: a cross sectional study", (٧)  
*International Journal for Equity in Health*, vol. 15, No. 92 (June 2016)

African Union and others, MDGs to Agenda 2063/SDGs: Transition Report 2016 — *Towards an* (٨)  
*Integrated and Coherent Approach to Sustainable Development in Africa* (Addis Ababa, Economic  
 Commission for Africa, 2016)

ويقدر أنها تشكل ٥ نقاط مئوية من الفرق بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية<sup>(٦)</sup>.

١٢ - وثبت أن التفاوتات المتصلة بالدخل والتفاوتات المتصلة بنوع الجنس قد أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. وإذا كانت التفاوتات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن تخفيضها إلى المستويات الملحوظة حالياً في مجموعة من البلدان الناشئة السريعة النمو في جنوب شرق آسيا، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد في المنطقة دون الإقليمية سيكون أعلى بنسبة ٩,٠ نقطة مئوية. ولكن للأسف فإن التفاوت في الدخل لم يتغير كثيراً، في المتوسط، في المنطقة دون الإقليمية خلال السنوات الـ ١٥ الماضية من النمو الاقتصادي المرتفع، بالرغم من أن الاتجاهات تتفاوت بحسب البلد. وكان النمو الاقتصادي في ثلث البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها، بما في ذلك أوغندا ورواندا وغانا، مصحوباً بزيادات في تفاوت الدخل من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١١.

١٣ - وعلى النقيض من ذلك، تمكنت البلدان الأخرى المنخفضة الدخل من الحد من تفاوت الدخل وتحسين الظروف المعيشية للشريحة الأكثر فقراً من سكانها بين أوائل القرن الحادي والعشرين وأوائل عام ٢٠١٠. وهبط مؤشر جيني من ٠,٤٠ إلى ٠,٣٣ بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١ في مالي ومن ٠,٣٩ إلى ٠,٣٦ بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢ في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي هذين البلدين المنخفضي الدخل، كان سبب انخفاض تفاوت الدخل يعود إلى النمو الأسرع في الاستهلاك في أفقر الأسر المعيشية قياساً إلى الاستهلاك بين أغنى الأسر المعيشية<sup>(٧)</sup>. وفيما يتعلق بالاتجاهات في المساواة بين الجنسين، لوحظت تحسينات في الفوارق الجنسانية في التعليم، والنواتج الصحية والحقوق الاقتصادية في السنوات الأخيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بيد أن عدم المساواة بين الجنسين قد انخفض ببطء أكثر من انخفاضه في المناطق الأخرى<sup>(٨)</sup>.

١٤ - وتدل تجارب البلدان التي تمكنت من الحد من الفقر وعدم المساواة، لا سيما البلدان التي ليست غنية بالموارد، أن أفريقيا بحاجة إلى المرور بمرحلة تحول هيكلية لكي تحد بفعالية من الفقر وتخلق فرص عمل وتقضي على عدم المساواة. فالسياسات الاقتصادية والمالية والسياسية التي تشمل إنهاء النزاعات المسلحة، وإرساء بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، والاضطلاع بإصلاحات للاقتصاد الجزئي، والحد من التضخم، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة جباية الضرائب وتنويع الاقتصاد، يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي. ولكن حتى تؤدي هذه السياسات إلى نمو مستدام وشامل للجميع، فإنها يجب أن تكون مصحوبة بسياسات

اجتماعية تحسن رأس المال البشري، وتسخر العائد الديمغرافي وتحد من الضعف والاستبعاد الاجتماعي. وتشمل السياسات الشاملة للجميع تحسين تغطية ونوعية التعليم والرعاية الصحية، وزيادة إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة، وتحسين الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

### ثالثاً - التقدم المحرز في الحد من الجوع وتحسين الأمن الغذائي

١٥ - أحرزت أفريقيا تقدماً في جهود مكافحة الجوع. فخلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠١٤-٢٠١٦، انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية في القارة - نسبة من يعانون من نقص التغذية - من ٢٧,٦ في المائة إلى ٢٠ في المائة<sup>(٩)</sup>. وفي حين أن نسبة انتشار نقص التغذية في شمال أفريقيا لم تتغير بشكل كبير عن مستواها الأولي المنخفض (أقل من ٥ في المائة)، إلا أن النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفضت من ٣٣,٢ في المائة إلى ٢٣,٢ في المائة. وقد أحرزت جميع المناطق دون الإقليمية جنوب الصحراء تقدماً باستثناء وسط أفريقيا، حيث ارتفعت نسبة انتشار نقص التغذية من ٣٣,٥ في المائة إلى ٤١,٣ في المائة، كما ازداد عدد من يعانون من نقص التغذية إلى أكثر من الضعف خلال الفترة نفسها. وقد أحرزت غرب أفريقيا أهم تقدم ملحوظ بين جميع المناطق الفرعية بالرغم من النمو السكاني السريع وحالات الجفاف المتكررة في البلدان الساحلية. وفي الفترة بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٤-٢٠١٦، انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من ٢٤,٢ في المائة إلى ٩,٦ في المائة، بينما انخفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار ١٣ مليون نسمة.

١٦ - وبالرغم من ذلك، لا تزال أفريقيا منطقة تشهد أعلى مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم، كما أن عدد من يعانون من نقص التغذية في ازدياد. وفي الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠١٤-٢٠١٦، ازداد العدد من ١٨١,٧ مليون إلى ٢٣٢,٥ مليون نسمة، وتمثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الغالبية العظمى من الزيادة التي تبلغ نسبتها ٨٧,٢ في المائة. واستناداً إلى المؤشر العالمي للجوع، فإن حالة الجوع في عام ٢٠١٥ كانت تثير القلق في ستة بلدان هي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وزامبيا وسيراليون ومدغشقر والنيجر (التسلسل بحسب الحالة)، وكانت تعتبر حالة خطيرة في ٣٠ بلداً إضافياً<sup>(٨)</sup>.

(٩) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، *The State of Food 2015: Meeting the 2015 International Hunger Targets — Taking Stock of Uneven Insecurity in the World* Progress (روما، الفاو، ٢٠١٥).

١٧ - وظل سكان القارة يتأثرون أيضا بصورة غير متناسبة بانتشار سوء التغذية، وهو سبب رئيسي من أسباب سوء الصحة والنتائج التعليمية وخسائر الإنتاجية والوفيات. وفي عام ٢٠١٥، عانت نسبة ٣٢ في المائة من الأطفال دون الخامسة من التقزم، و ١٢ إلى ٢٠ في المائة من نقص في الوزن، في المتوسط<sup>(١٠)</sup> وقد أحرزت أفريقيا تقدما بطيئا جدا في مجال سوء تغذية الأطفال مقارنة بالمناطق الأخرى. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، انخفضت معدلات تقزم الأطفال في أفريقيا بنسبة السدس فحسب مقارنة بما يزيد عن الثلث في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالقيمة المطلقة، ارتفع عدد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزم من ٥٠ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨ مليون في عام ٢٠١٥، ونصف هذه الزيادة في غرب أفريقيا.

١٨ - ويقوض العديد من التحديات الرئيسية التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا. وتشمل تلك التحديات الأحداث الجوية البالغة الشدة الناجمة عن تغير المناخ (الجفاف والفيضانات المزمّنة)، وتدهور التربة، والتراعات والقتال السياسي، والنمو السكاني السريع، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها، وعدم كفاية الاستثمار في الزراعة. وتنظر البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية إلى النمو القائم على الزراعة باعتباره نمواً بالغ الأهمية للقضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، نظراً إلى أن ٦٥ في المائة من سكان القارة يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في عيشهم على الزراعة. كما يعزز تحسين الزراعة إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحتاج قطاع الزراعة إلى المزيد من الاستثمارات العامة في مجال البحث والتطوير والتدريب والبنية التحتية وأصناف المحاصيل ذات المردود العالي والأسمدة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية. ومن شأن التحسينات في هذه المجالات زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لصغار المزارعين الذين ينتجون حوالي ٩٠ في المائة من الناتج الزراعي في أفريقيا.

١٩ - والتزم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، المعتمد عام ٢٠٠٣، بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. كما التزموا بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للزراعة وتحقيق نسبة ٦ في المائة كمعدل نمو زراعي سنوي من خلال البرنامج. وفي عام ٢٠٠٨،

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، “Joint child malnutrition estimates: key findings of the 2016 edition — levels and trends in child malnutrition” (نيويورك، اليونيسف؛ جنيف، منظمة الصحة العالمية؛ واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠١٦).

التزام القادة الأفريقيون في إعلان التصدي لتحديات الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والتنمية الزراعية بزيادة الاستثمار في الأبحاث الزراعية وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

٢٠ - وسُجل تقدم ملحوظ في القطاع الزراعي منذ تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا عام ٢٠٠٣. وتحسن التخطيط الزراعي من خلال وضع ٢٨ بلدا من أصل ٥٤ خططاً وطنية للاستثمار الزراعي. كما ازداد متوسط النفقات الزراعية العامة بنسبة ٧ في المائة سنويا في جميع أنحاء أفريقيا، وارتفعت مكانة الزراعة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي<sup>(١١)</sup>. وفي الواقع، يرتبط تقدم غرب أفريقيا الملحوظ في تحسين الأمن الغذائي مقارنة بالمناطق الفرعية الأخرى بمزيد من الجهود في تنفيذ البرنامج وفي الاستثمار على نطاق واسع في البرامج والمشاريع الإقليمية والوطنية للتنمية الزراعية<sup>(١٢)</sup>.

٢١ - ورغم هذه التحسينات، لم يتمكن أغلب البلدان الأفريقية من تحقيق أهداف البرنامج من حيث الاستثمار الزراعي والإنتاجية خلال العقد الأول. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن سوى ١٣ بلدا فقط من تحقيق هدف تخصيص ١٠ في المائة كحد أدنى من النفقات العامة للقطاع الزراعي في أي سنة، بينما تمكن سبعة بلدان منها فقط من تحقيق الهدف في معظم السنوات<sup>(١٣)</sup>. ولم تتمكن سوى بضعة بلدان من تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ معدل نمو زراعي متوسطه ٦ في المائة سنويا. وبالتالي، لم يتسن بعد للتنمية الزراعية المستدامة في أفريقيا أن تؤثر بشكل ملحوظ على الحد من الفقر وتحسين التغذية والصحة كما حصل في مناطق أخرى مثل آسيا، بوجه عام. وتشمل الاستثناءات أثيوبيا، حيث أثرت السياسات الزراعية الممولة بحصة مرتفعة نسبيا من الميزانية الحكومية المخصصة للزراعة (١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٣) بشكل إيجابي وقوي على الاستهلاك والحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية<sup>(١٤)</sup>.

(١١) NEPAD Business Foundation, The Official NEPAD Yearbook 2015 (Johannesburg, Media and Communications, 2016).

(١٢) FAO, *Regional Overview of Food Security in Africa: African Food Security Prospects Brighter than Ever* (Accra, 2015).

(١٣) Samuel Benin and Bingxin Yu, *Complying with the Maputo Declaration Target: Trends in Public Agricultural Expenditures and Implications for Pursuit of Optimal Allocation of Public Agricultural Spending*, Regional Strategic Analysis and Knowledge Support Systems Annual Trends and Outlook . Report 2012 (Washington, D.C., International Food Policy Research Institute, 2013).

(١٤) Emerta A. Aragie, Jean Balié and Scott McDonald, "Investment in agricultural productivity versus rural commercialization: which way to rapid poverty reduction in Ethiopia?", paper presented at the technical

٢٢ - وفي عام ٢٠١٤، أعاد القادة الأفريقيون الالتزام بمبادئ وقيم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، واعتمدوا ثلاثة إعلانات، بما في ذلك إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. وأعدت هذه الإعلانات التأكيد على ضرورة أن تظل الزراعة أولوية رئيسية على جدول أعمال التنمية في القارة، وأن النمو القائم على الزراعة أمر بالغ الأهمية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي والقضاء على الفقر والجوع. وقرر القادة الأفريقيون الحفاظ على التزامهم السابقة بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة؛ وبالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥، وتسريع النمو الزراعي بمضاعفة الإنتاجية الزراعية الحالية كحد أدنى تحقيقاً لهذه الغاية، مع كفالة أن يكون النمو الزراعي وعملية التحويل شاملين للجميع، والمساهمة بما لا يقل عن ٥٠ في المائة في هدف الحد من الفقر العام. ويتضمن إعلان مالابو التزامات محددة بتحسين الحالة التغذوية، لا سيما خفض حالات تقزم الأطفال إلى نسبة ١٠ في المائة ونقص الوزن إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، والتعجيل بإحراز تقدم في مجال منع وفيات الأطفال والأمهات<sup>(١٥)</sup>.

٢٣ - ومن أجل أن يؤدي التحول الهيكلي في القارة إلى نجاح عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا بد أن يستند هذا التحول إلى زيادة الإنتاج الزراعي. ويشمل ذلك تحديث الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة من أجل زيادة الإنتاجية وتعزيز الوصول إلى الأسواق والقروض وسلاسل القيمة الزراعية. وينبغي أيضاً تحسين التجارة والتكامل الإقليمي بالنظر إلى الإمكانيات التجارية الهائلة الحالية لأسواق المواد الغذائية المحلية في القارة، المدفوعة بزيادة النمو السكاني والتوسع الحضري وارتفاع مستويات الدخل. وعلى الصعيد الوطني، فإن الالتزام السياسي وتحسين الحوكمة والشراكات بين القطاعين العام والخاص والبيئة التمكينية أمور ضرورية لتعزيز مساهمة الزراعة في تحقيق نمو يستند إلى قاعدة عريضة والقضاء على الفقر والحد من الجوع.

workshop on rural transformation, agricultural and food system transition, FAO headquarters, Rome, September 2016.

Namukolo Covic and Sheryl L. Hendriks, eds., *Achieving a Nutrition Revolution for Africa: The Road to Healthier Diets and Optimal Nutrition*, Regional Strategic Analysis and Knowledge Support Systems Annual Trends and Outlook Report 2015 (Washington, D.C., International Food Policy Research Institute, 2016).

## رابعاً - التقدم المحرز في إيجاد العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق

٢٤ - شكلت القطاعات القائمة على كثافة رأس المال والصادرات من السلع الأولية دافعا للنمو الاقتصادي الملحوظ في أفريقيا على مدى السنوات الـ ١٥ ماضية. وبالتالي، ظلت البطالة والعمالة الناقصة والعمالة غير النظامية تشكل تحديات رئيسية بالرغم من النمو السريع. وتضم المنطقة السكان الأصغر سناً في العالم، بما يزيد عن ٢٢٦ مليون نسمة تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً<sup>(١٦)</sup>. ويؤدي انضمام حوالي ١٠ ملايين شاب كل عام إلى القوة العاملة إلى نمو اقتصادي مطرد ومتكافئ يمكن أن يولد فرص عمل كافية لتخفيض مستويات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب<sup>(١٧)</sup>. وقد أثبت النمو الحافل بفرص العمل أنه أحد سبل الحفاظ على انخفاض معدلي الفقر وعدم المساواة.

٢٥ - وارتفع معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وخلال الفترة نفسها، ارتفع هذا المعدل من ٨,٤ في المائة إلى ٨,٥ في المائة بين النساء ومن ٦,٢ في المائة إلى ٦,٤ في المائة لدى الرجال. وفي الوقت نفسه، بلغ معدل مشاركة القوة العاملة ٧٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو المعدل الأعلى في العالم. غير أن مستويات العمالة الهشة لا تزال متفشية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتقارب ٧٠ في المائة من مجموع السكان العاملين. وفي شمال أفريقيا، تزيد نسبة العمالة الهشة عن الثلث. وبالمقارنة، يبلغ المتوسط العالمي ٤٦,٣ في المائة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعمل الغالبية العظمى من السكان بشكل غير نظامي، وتشكل النساء النسبة الأكبر. وغالباً ما تتصف وظائف العمالة غير النظامية بتدني المهارات وانخفاض الأجر وارتفاع المخاطر وانعدام الحماية الاجتماعية. وتعيش نسبة ٣٤,٣ في المائة من السكان العاملين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أقل من ١,٩٠ دولاراً في اليوم. كما أن بطالة الشباب لا تزال تشكل تحدياً كبيراً، حيث ارتفعت من ١٠,٩ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ١١,١ في المائة عام ٢٠١٥. وهناك أيضاً اختلافات جنسانية - ١٢,٥ في المائة بين الشابات و ٩,٨ في المائة بين الشبان في عام ٢٠١٥<sup>(١٨)</sup>.

(١٦) الأمم المتحدة، "Youth population trends and sustainable development"، *Population Facts*, No. 2015/1, May, 2015.

(١٧) Alliance for a Green Revolution in Africa, *Africa Agriculture Status Report 2015: Youth in Agriculture in Sub-Saharan Africa* (Nairobi, 2015).

(١٨) منظمة العمل الدولية، *World Employment Social Outlook: Trends 2016* (Geneva, 2016).

٢٦ - وفي شمال أفريقيا، على الرغم من أن معدل البطالة لا يزال الأعلى عالمياً، إلا أنه انخفض قليلاً من ١٢,٥ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ١٢,١ في المائة عام ٢٠١٥، مما يدل على تحسن ظروف سوق العمل. ومعدل بطالة الشباب هو الأعلى في العالم أيضاً، حيث بلغ ٣٠ في المائة عام ٢٠١٥. كما لا يزال معدل مشاركة القوة العاملة منخفضاً بشكل مزمن ويبلغ ٤٨,٢ في المائة. وهو الأدنى في العالم، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض معدلات مشاركة النساء إلى ٢٢,٥ في المائة والشباب إلى ٣١,٩ في المائة عام ٢٠١٥.

٢٧ - وما فتئت مستويات البطالة المرتفعة في أوساط الشباب تمثل تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة، على الرغم من الأداء القوي للنمو في العديد من البلدان الأفريقية. لذا فإن معالجة هذه المشكلة مهمة عاجلة لوضعي السياسات. وتسعى خطة عام ٢٠٦٣ إلى تسريع إجراءات دعم الشباب بوصفهم محركاً لنهضة القارة، مع إعطاء الأولوية لتسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الخدمات الصحية والتعليمية العالية المستوى، وإتاحة التكنولوجيا والفرص ورؤوس الأموال والاستراتيجيات المتسقة لمكافحة بطالة الشباب والعمالة الناقصة. وتسعى الخطة أيضاً إلى رفع معايير التعليم العالي لتعزيز تنقل الشباب والموهوبين الأفريقيين في جميع أنحاء القارة بحلول عام ٢٠٢٥.

٢٨ - ويواجه الشباب الأفريقيون تحديات اجتماعية واقتصادية تمنعهم من تحقيق كامل إمكاناتهم. ويجب على البلدان إيجاد فرص عمل لائقة لهم ووضع سياسات تكفل لهم السبل والفرص للمشاركة في عمليات التنمية، بما في ذلك تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. كما يجب تزويد الشباب بالمهارات المناسبة لسوق العمل. ويمكن لظفرة الشباب المتصاعدة أن تشكل رصيذاً فقط إذا استطاعت البلدان الاستفادة من إمكانيات وإبداع الشباب والاستعانة بهم لقاء أجر. وينطوي ذلك على تصميم خطط وسياسات مراعية للشباب وقائمة على الأدلة. ويجب على البلدان أيضاً توفير حوافز مناسبة ودعم ريادة الأعمال، بما في ذلك المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٢٩ - وبالنظر إلى أن معظم الشباب يعيشون في المناطق الريفية، لذا يمكن للزراعة أن توفر فرصاً لعمالة الشباب، مما يحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية. ويركز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على تعليم الشباب وتوظيفهم في المجال الزراعي. وعلاوة على ذلك، يتضمن إعلان مالابو التزامات بإيجاد فرص عمل لما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الشباب في سلاسل القيمة الزراعية، ودعم أفضلية دخول النساء والشباب ومشاركتهم في فرص الأعمال التجارية الزراعية المرشحة والجذابة. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مشروعاً مدته أربع

سنوات يهدف إلى إيجاد فرص عمل لائقة للشابات والشبان في المناطق الريفية من خلال تطوير المؤسسات الريفية في مجال الزراعة المستدامة والأعمال التجارية الزراعية وفق سلاسل القيمة الاستراتيجية<sup>(١٩)</sup>.

٣٠ - وبالتالي، فإن تحويل قطاع الزراعة أمر بالغ الأهمية في معالجة تحديات البطالة وتخفيف النمو الاقتصادي من أجل القضاء على الفقر. وتحتاج البلدان إلى الاستثمار في تحديث الزراعة من أجل توفير فرص العمل وتنظيم المشاريع للشباب على طول سلسلة القيمة الزراعية. وهي بحاجة إلى وضع سياسات واستراتيجيات من شأنها تعزيز الحصول على الأراضي ورأس المال والتعليم والتدريب. فمن شأن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني أن يزيد من معدلات توظيف الشباب وكذلك زيادة دخلهم. وتحتاج البلدان التي يرتفع فيها عدد السكان الريفيين وتنخفض مستويات التصنيع إلى التركيز على خلق فرص عمل في الأرياف، على الرغم من أن إدارة النمو الحضري والتنوع الاقتصادي يظلان من بين الأهداف البالغة الأهمية التي ينبغي تحقيقها.

٣١ - ويتطلب التحويل الهيكلي والتصنيع تنمية ملائمة لرأس المال البشري في أفريقيا. فكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تدعوان إلى خلق اقتصاد أخضر يهدف إلى تحقيق وثبة حقيقة نحو استخدام الطاقة النظيفة وتحويل الاقتصادات من خلال التخفيف من أوجه الضعف الهيكلي التي تعاني منها. ويعتمد القطاع الأخضر نسبياً على كثافة المعارف، وبالتالي فإن توسعه سوف يزيد من الطلب على اليد العاملة الماهرة، وفي نفس الوقت سوف يحفز التحول الهيكلي وتغير الإنتاجية ونمو التوظيف.

٣٢ - ويعد التصنيع أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة واستيعاب اليد العاملة. غير أن القطاع الصناعي في القارة يواجه نقصاً حاداً في اليد العاملة الماهرة ويفتقر إلى القدرة على الحصول على قروض ميسورة التكلفة. كما يعوقه ضعف البنية التحتية والتكاليف المرتفعة للتجارة والنقل. ويؤدي غموض مستقبل الاستثمارات إلى تثبيط الشركات الصناعية عن مواصلة نموها. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا القطاع تهيمن عليه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وهناك حاجة إلى تحسين فرص النمو في هذه المؤسسات من خلال التدريب على تطوير السوق وتعزيز روابطها بالمؤسسات الرسمية الكبيرة. وسيسهم ذلك في الجهود الرامية إلى خلق فرص عمل والقضاء على الفقر. وإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان إلى تحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية وقدراتها، وإلى تعزيز قدرة اليد العاملة على اكتساب المهارات.

(١٩) انظر [www.nepad.org/content/nepad-and-fao-launch-rural-youth-project-11th-caadp-platform](http://www.nepad.org/content/nepad-and-fao-launch-rural-youth-project-11th-caadp-platform).

ومن شأن إيجاد قطاع خاص قوي وزيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن يؤدي إلى تعزيز التدريب واكتساب المهارات من أجل موازنة المهارات مع متطلبات أسواق العمل.

## خامسا - التقدم المحرز في التعليم والرعاية الصحية

٣٣ - تؤكد كل من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام ٢٠٦٣ على الدور الذي يمكن أن تضطلع به القوى العاملة المتعلمة والسليمة الصحة والمنتجة في تحفيز التحول في القارة. ولقد أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً في مجال التعليم. وأخذت البلدان على نفسها التزامات سياسية قوية حسبما هو واضح من الاستثمارات العامة غير المسبوقة في التعليم الابتدائي، ووضع وتنفيذ أطر السياسات الوطنية، وتعبئة المجتمع المدني والمجتمع الدولي لتوسيع نطاق الحصول على التعليم وتحسين نتائجه. وقد ألغى ١٥ بلداً الرسوم المدرسية منذ عام ٢٠٠٠، مما يسمح لمزيد من الأطفال بالالتحاق بالتعليم الابتدائي<sup>(٢٠)</sup>.

٣٤ - وتواصل البلدان الأفريقية توسيع نطاق التعليم على جميع المستويات. وهناك اعتراف متزايد بأن الاستثمار في تنمية قدرات الأطفال في مرحلة مبكرة يؤدي إلى تحسين إعداد الأطفال للنجاح في التعليم الابتدائي وما بعده. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فقد التحق حوالي ١١ مليون طفل بالمدارس في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها ٦,٤ ملايين طفل منذ عام ١٩٩٠<sup>(٢١)</sup>. وإضافة إلى ذلك، جرى تسجيل حوالي ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ من الأطفال الصغار في برامج التعليم قبل الابتدائي<sup>(٢٢)</sup>. ومن شأن الاستثمار في تحسين جودة التعليم قبل الابتدائي أن يؤدي إلى تحسين نتائج التعليم في المرحلة الابتدائية وما بعدها.

٣٥ ويساهم التعليم الابتدائي في إرساء الأسس لبناء قوة عاملة متعلمة وماهرة يمكن أن تدفع البلدان نحو الازدهار. وهناك تقدم مطرد في بلوغ هدف إتمام التعليم الابتدائي في أفريقيا، بيد أن ثلث الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول من المحتمل أنهم لن يبلغوا الصف

(٢٠) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥: الإنجازات والتحديات" (باريس، ٢٠١٥).

(٢١) اليونسكو، "الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم" (باريس، ٢٠١١).

(٢٢) اليونسكو: "التعليم من أجل الإنسان والأرض: بناء مستقبل مستدام للجميع" (باريس، ٢٠١٦).

الأخير من التعليم الابتدائي<sup>(٢٣)</sup>. وقد تحسن معدل إتمام الفتيات للمرحلة الابتدائية، ويرجع ذلك أساساً إلى تنفيذ الإجراءات الوطنية الرامية إلى إبقاء الفتيات في المدارس. وقد سجل حوالي ٧٠ في المائة من البلدان نسبة ٨٠ في المائة في معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع نسبة ٣١,٤ في المائة في عام ٢٠٠١<sup>(٨)</sup>. وانخفض عدد الأطفال من غير الملتحقين بالمدارس إلى النصف، وضاعت الفجوة بين الجنسين في كل من معدل الالتحاق الصافي ومعدل إتمام التعليم الابتدائي. غير أن مسألتي الاستبقاء وجودة التعليم لا تزالان تشكلان تحدياً، وبالتالي تتطلبان اهتماماً خاصاً.

٣٦ - وزادت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية زيادة كبيرة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثانوية في أفريقيا ٤٩ مليون تلميذ. بيد أن أوجه عدم المساواة الاجتماعية في الوصول إلى التعليم الثانوي لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، من الأرجح أن لا يلتحق أطفال الأرياف بالمدارس مقارنة بالأطفال في المناطق الحضرية. لذا ينبغي للبلدان أن تسعى إلى توسيع إمكانية الحصول على التعليم الثانوي، وكذلك تحسين جودته، من أجل تحسين إعداد التلاميذ للتعليم العالي وتزويدهم بالمهارات الأساسية لسوق العمل.

٣٧ - وهناك شواغل من أن برامج التدريب التقني والمهني قد أعطيت أولوية منخفضة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فهذه البرامج تمثل ما متوسطه ٦ في المائة من مجموع المسجلين في التعليم الثانوي في عام ٢٠١٢. غير أنها يمكن أن تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقارة، مما يسمح لأرباب العمل بتوظيف اليد العاملة التي يحتاجونها من مجموعة من البالغين الشباب المتعلمين. وبالتالي، تحتاج البلدان إلى تعزيز هذه البرامج من أجل كفاءة امتلاك المواطنين المهارات التي تلي احتياجات سوق العمل في قارة ملتزمة بتنفيذ خطة للتحويل الهيكلي والتحول الصناعي شاملة للجميع. وبالنظر إلى النمو السريع للقوة العاملة الكبيرة وهيمنة القطاع غير الرسمي، هناك حاجة قوية إلى وضع برامج لتدريب الشباب وتطوير قدراتهم.

٣٨ - كما ارتفعت نسبة السكان الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي على الأقل. وارتفع عدد المسجلين في التعليم العالي في أفريقيا من ٢,٣ مليون طالب في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٢ ملايين في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لم يسجل سوى ٦ في المائة من شباب أفريقيا جنوب

(٢٣) انظر: Economic Commission for Africa and others, *MDG Report 2015: Lessons Learned in Implementing the MDGs—Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals* (Addis Ababa, Economic Commission for Africa, 2015)

الصحراء الكبرى في مؤسسات التعليم العالي. ويقدر أن ينتج عن زيادة مدتها سنة واحدة في متوسط مستوى التعليم الجامعي في أفريقيا جنوب الصحراء زيادة تصل إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة ٠,٣٩ في المائة<sup>(٢٤)</sup>. ولذلك، تحتاج البلدان إلى الاستثمار في تحسين التعليم العالي.

٣٩ - ورغم هذه المكاسب، كان هناك في عام ٢٠١٤ نحو ٣١ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي و ٢٤ مليون مراهق غير ملتحقين بالمدارس في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(٢٢)</sup>. وكان نصف هؤلاء الأطفال في سن التعليم الابتدائي من غير الملتحقين بالمدارس لم يسبق لهم من قبل أن التحقوا أو قد لن يلتحقوا أبداً، في حين كان غالبية المراهقين يعيشون في مناطق متأثرة بالتراعات. وينبغي للبلدان أن تخصص ما يكفي من الموارد لتلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية وتطوير المهارات لدى الفئات المحرومة والضعيفة. وينبغي لها أن تضع برامج تلائم احتياجات غير الملتحقين بالمدارس من الفتيات والفتيات في مناطق التراجع. وينبغي للبلدان أن تزيل الحواجز الهيكلية؛ وأن تضع سياسات ترمي إلى تحسين المساواة لدى الفئات الاجتماعية المحرومة؛ وأن تزيد الاستثمار العام في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وأن تحسن وتعزز تنسيق السياسات فيما بين مختلف القطاعات وبرامج تنمية مهارات المعلمين.

٤٠ - وواصلت أفريقيا إحراز تقدم مطرد في تحسين الحصول على خدمات الرعاية الصحية وكذلك تحسين النتائج المترتبة على الرعاية الصحية. فقد سجلت انخفاضات غير مسبوقة في وفيات الأطفال بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، بما في ذلك وفيات الرضع. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى أكثر من الثلثين مقارنة بمعدلات ١٩٩٠ في كل من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وليبيريا وملاوي وموزامبيق والنيجر<sup>(٢٥)</sup>. غير أن وتيرة الانخفاض كانت أبطأ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مقارنة بالمناطق الأخرى. ولا تزال هذه المنطقة دون الإقليمية تشهد أعلى معدلات لوفيات الأطفال في العالم. وتمثل الأسباب الرئيسية للوفاة في الإسهال والالتهاب الرئوي والملاريا. وقد ساهمت الزيادة في تغطية التحصين والحد من الوفيات المرتبطة بالملاريا في انخفاض معدل وفيات الأطفال.

٤١ - كما أحرز تقدم في تحسين نتائج الصحة النفاسية، ولكن لا يزال هناك عدد كبير من النساء يتوفين أثناء الولادة لأسباب يمكن الوقاية منها مثل العدوى وارتفاع ضغط الدم والتريف. وتشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقوع ٨٨ في المائة من مجموع الوفيات

World Bank, *Accelerating Catch-up: Tertiary Education for Growth in Sub-Saharan Africa* (Washington, D.C., 2009), (٢٤)

النفاسية على الصعيد العالمي. وقد زادت نسبة الولادات التي تُجرى تحت إشراف عاملين صحيين ذوي كفاءة من ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٤، مما أسهم في انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. كما تحسنت مستويات تغطية الرعاية السابقة للولادة.

٤٢ - ولا تزال نسبة استخدام وسائل منع الحمل في أفريقيا الأدنى في العالم، على الرغم من ارتفاعها من نسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. كما سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات الولادات لدى المراهقات في عام ٢٠١٢. وقد انخفض معدل الولادات بنسبة ٤,٥ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢. ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تعاني من ارتفاع نسبة الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة (١٨ في المائة) في عام ٢٠١٣.

٤٣ - وسُجل تراجع متسارع في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢. ففي عام ٢٠١٣، بلغ معدل الانتشار ٤,٤ في المائة، فيما بلغ معدل الإصابة (عدد الأشخاص المصابين حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية في السنة) نسبة ٠,٢٩ في المائة. وقد انخفض هذان المؤشران بوتيرة أسرع خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة مع الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢. وتتصدر أفريقيا المركز الأول فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وسُجلت أعلى زيادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان عدد الأشخاص الذين يتلقون هذا العلاج منخفضاً جداً، ولم يتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ إلى غاية عام ٢٠٠٣، ثم بلغ ١٠,٦ ملايين شخص (أو نسبة ٤١ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية) في عام ٢٠١٤<sup>(٢٥)</sup>. كما تحرز أفريقيا تقدماً ملحوظاً في مكافحة الملاريا، ومن المرجح أن تقضي ستة بلدان على هذا المرض بحلول عام ٢٠٢٠، وهي بوتسوانا والجزائر وجزر القمر وجنوب أفريقيا وسوازيلند وكابو فيردي. وفي بلدان المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بأفريقيا، انخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٦٦ في المائة بين جميع الفئات العمرية، وبنسبة ٧١ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة. وتراجع معدلات الإصابة بسبب انتشار استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، والرش المنتظم، والاختبارات التشخيصية السريعة، والعلاجات القائمة على الأرتيميسينين<sup>(٢٦)</sup>. وللأسف، بدأت تظهر مؤشرات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تدل على

(٢٥) [www.who.int/gho/hiv/epidemic\\_response/ART\\_text/en](http://www.who.int/gho/hiv/epidemic_response/ART_text/en)

(٢٦) WHO, *World Malaria Report 2015* (Geneva, 2015)

انتكاس الانخفاض المطرد لمعدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات الناجمة عنه الذي شهدته القارة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

## سادسا - التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

٤٤ - أحرزت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في تعزيز مشاركة المرأة مشاركة نشطة في الشؤون العامة. وقد سجلت كل من رواندا وسيشيل وغينيا-بيساو وموزامبيق نسبة تفوق ١٥ في المائة من مشاركة النساء في البرلمان. ففي عام ١٩٩٠، كان متوسط تمثيل المرأة يبلغ ٨ في المائة، وارتفع إلى ٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. ثم تم تحقيق زيادة متوسطها ١٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وبلغت نسبة المشاركة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥<sup>(٨)</sup>.

٤٥ - وزادت مشاركة الفتيات ببطء في التعليم الثانوي خلال تسعينيات القرن الماضي من ٧١ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، و ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٣، غير أن البلدان الأفريقية الجنوبية سجلت مشاركة أعلى من المتوسط الأفريقي على مر السنين. ولا تزال مشاركة الإناث في التعليم العالي متدنية جداً، إذ لم تبلغ سوى ٦٨ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى، مقارنة مع ٨٦ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى في التعليم الثانوي.

٤٦ - وتعد ظاهرتا عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة من بين التحديات الكبرى التي تواجه المرأة الأفريقية التي تتعرض لمستويات عالية من التمييز، تؤثر على حقوقها الاجتماعية الاقتصادية. وسجل الجنوب الأفريقي، بحلول عام ٢٠١٣، معدل بطالة للإناث البالغات وصل إلى ١٩,١ في المائة، مقارنة مع معدل بطالة للذكور البالغين وصل إلى ١٤,٦ في المائة، في حين بلغت نسبة الشابات العاطلات عن العمل ٤٤,٦ في المائة مقارنة مع نسبة ٣٥,٤ في المائة في صفوف الشباب العاطلين عن العمل. وفي شمال أفريقيا، وصلت نسبة البطالة لدى البالغين الذكور ٧,٩ في المائة، مقارنة مع ١٤,٩ في المائة في صفوف البالغات؛ أما نسبة الشباب العاطلين عن العمل فبلغت ٢٦ في المائة في صفوف الذكور و ٤٦,٦ في المائة في صفوف الإناث<sup>(٢٣)</sup>. وتفسر هذا الاتجاهات جزئياً ارتفاع أنماط عدم المساواة في المنطقة. وتحظى الخدمات الاجتماعية التي لها صلة مباشرة بحقوق المرأة، بما في ذلك السكن والصحة والتعليم والتدريب ورعاية الأطفال، بنفس أهمية التحويلات الاجتماعية، وغالباً ما يكون لها أثر أكبر بكثير من هذه التحويلات، في الحد من الفقر وعدم المساواة بين الجنسين. كما تظل نسبة النساء في العمالة المهشة أعلى من نسبة الرجال، لا سيما في مناطق أفريقيا الغربية والشرقية والوسطى.

## سابعاً - التقدم المحرز في تحقيق السلام والأمن والحوكمة الرشيدة

٤٧ - تؤكد الشراكة الجديدة أن السلام والأمن، وتحسين الحوكمة، وحوكمة الاقتصاد الكلي والشركات شروط مسبقة بالغة الأهمية من أجل تنمية القارة. وقد تعهدت البلدان الأفريقية أيضاً بالسعي لتحقيق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣.

٤٨ - وفيما يتعلق بالحوكمة بصفة عامة، أحرزت البلدان الأفريقية تقدماً على صعيد الحوكمة والديمقراطية عن طريق دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة تقييم ذاتي طوعي تهدف إلى تعزيز حوكمة أكثر فعالية في مجالات مواضيعية أربعة هي: الديمقراطية والحوكمة السياسية، وحوكمة الشركات، والحوكمة والإدارة في الميدان الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وبحلول عام ٢٠١٥، كان ٣٥ بلداً أفريقياً قد انضم طوعاً إلى هذه الآلية. وقد أكمل ١٨ بلداً تقييماته الذاتية وخضع لاستعراض أقران من المنتدى المؤلف من رؤساء الدول والحكومات. وبغية جعل الآلية أداة لرصد خطة عام ٢٠٦٣، تعكف أمانتها على مواءمة تدابيرها وسياساتها الإدارية مع تلك المتبعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٤٩ - وفيما يتعلق بالسلام والأمن، تحرز أفريقيا تقدماً في التنسيق الإقليمي من أجل مكافحة الإرهاب عن طريق إنشاء آليات ومبادرات قانونية متعددة الأقطار. فعلى سبيل المثال، أطلق ١١ بلداً من منطقة الساحل والصحراء في عام ٢٠١٣ عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. وفي عام ٢٠١٤، أنشأت بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تحسين تنسيق السياسات الإنمائية والأمنية في الدول الأعضاء في المجموعة. وقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عدة صكوك قانونية من أجل تعزيز التعاون القضائي. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت البلدان الأفريقية من الحصول على موارد من الشركاء الدوليين لتساعدها على مواجهة التحديات الأمنية التي تقوض السلام والأمن والجهود الإنمائية الوطنية. فعلى سبيل المثال، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٢٧,٧ مليون يورو لمواجهة الشواغل الأمنية في مالي، في حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٥ أنها ستقدم ١١٠ ملايين دولار سنوياً لمدة خمس سنوات لبناء قدرة الجيوش الأفريقية من أجل تعزيز الأمن والسلام في إطار الشراكة الأفريقية للاستجابة السريعة في مجال حفظ السلام<sup>(٨)</sup>.

٥٠ - وفي مجال الحوكمة السياسية، أُحرز تقدّم على صعيد إجراء الانتخابات. فقد أصبحت العمليات الانتخابية أكثر عدلاً وسلاماً في عدة بلدان أفريقية. ومن المتوقع أن يُجري ٢٦ بلداً أفريقياً انتخابات رئاسية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ومع ذلك، لا تزال الحوكمة السياسية تشكل تحدياً في عدة بلدان، مما يسفر عن قلاقل مدنية وانتفاضات عنيفة في بعضها. وفي بعض البلدان، تضطلع منظمات المجتمع المدني أيضاً بدور متزايد في الحوكمة السياسية وعمليات التحول الديمقراطي.

٥١ - وتؤكد الشراكة الجديدة أن الحوكمة الرشيدة للاقتصاد الكلي بالغة الأهمية من أجل تحقيق التحول الهيكلي في القارة. إذ إنها تكفل امتلاك الحكومات القدرة على إدارة الموارد العامة وتقديم سلع وخدمات عامة عالية الجودة. وقد أحرزت أفريقيا تقدماً على صعيد الحوكمة الاقتصادية الرشيدة من خلال إظهار التزام متواصل بتحسين بيئة الأعمال التجارية من أجل تطوير القطاع الخاص. فقد احتلت القارة المرتبة الثانية في العالم من حيث عدد الاقتصادات التي تمرّ بعملية إصلاح تنظيمي واحدة على الأقل لتسهيل مزاولة الأعمال. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة دون الإقليمية الأكثر صعوبة لمزاولة الأعمال التجارية. ومن بين ٤٧ بلداً أفريقياً شملته دراسة استقصائية، أبلغ ٣٥ بلداً أنه نفذ إصلاحاً تنظيمياً واحداً على الأقل لتسهيل مزاولة الأعمال التجارية بين حزيران/يونيه ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٤. وكانت بنن وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والسنغال من بين أفضل عشرة بلدان في العالم على مستوى تحسين بيئة الأعمال التجارية من خلال الإصلاحات. إلا أن التحديات التي تواجه تحسين بيئة الأعمال التجارية تقوّض الجهود الرامية إلى الاستفادة من القطاع الخاص كمحرك للنمو وإيجاد فرص للعمل من أجل القضاء على الفقر.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، لا يزال الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة تقوّض الجهود الإنمائية الوطنية، بما في ذلك القضاء على الفقر. ويغلب أن يتفشى الفساد بصفة خاصة في البلدان الغنية بالموارد التي تعاني من ضعف مؤسساتها وقصور أجهزتها التنظيمية. ويتأثر الناس الذين يعيشون في فقر، لا سيما في المناطق الحضرية، أكثر من غيرهم بالفساد وعدم الكفاءة في توفير المنافع والخدمات العامة. إذ يعترف ما نسبته ٢٢ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ممن تعاملوا مع مقدّمي الخدمات العامة السنة الماضية بأنهم دفعوا رشى.

وفي جميع أنحاء القارة، تبلغ احتمالات دفع الرشى عند الفقراء ضعف ما هي عليه عند الأغنياء، وتزداد هذه الاحتمالات أكثر في المناطق الحضرية<sup>(٢٧)</sup>.

٥٣ - ويقدر أن ما نخسره أفريقيا نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة يفوق ما تتلقاه من المساعدة الإنمائية الرسمية. ففي كل عام، يخرج من أفريقيا أكثر من ٥٠ بليون دولار بصورة غير مشروعة. وتتصل هذه التدفقات أساساً بالأنشطة التجارية والتهرب الضريبي والأنشطة الإجرامية (غسل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر) والرشوة والفساد وإساءة استخدام المنصب. وتؤثر هذه التدفقات غير المشروعة سلباً في التنمية الاجتماعية من جراء خسارة الحكومة لإيراداتها من الضرائب، وإضعاف قدرة الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية، وتكلفة الفرص الضائعة نتيجة فقدان المدخرات والاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. ورغم أن المصادر الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة تنبع من أفريقيا، فإن الكثير من الممارسات الفاسدة تقوم بها في الغالب أطراف غير أفريقية. وبالتالي، على الرغم من أن البلدان الأفريقية ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كبح هذه التدفقات، فإن الشركاء في التنمية ينبغي أن يضطلعوا هم أيضاً بدور مهم في مكافحة الفساد والتهرب الضريبي وغسل الأموال، فضلاً عن إعادة الأموال إلى البلدان التي خرجت منها. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن تُدرج مسائل التدفقات المالية غير المشروعة في جميع عمليات الأمم المتحدة وأطرها<sup>(٢٨)</sup>.

## ثامناً - تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الشاملة للجميع

٥٤ - تولى أهمية كبيرة لمصادر التمويل المحلية من أجل التنمية الشاملة للجميع في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتحول بهذا عن النموذج الإنمائي المرتكز على المساعدة الإنمائية الرسمية. وتقدر قيمة الاستثمارات المطلوبة لتمويل جهود بلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا بمبلغ يتراوح بين ٦٠٠ بليون دولار و ١,٢ تريليون دولار في السنة<sup>(٢٩)</sup>. ويتوقف توفير هذه الموارد على استمرار النمو الاقتصادي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتحسين التبادل التجاري وعدالته بين أفريقيا

Coralie Pring, *People and Corruption: Africa Survey 2015 — Global Corruption Barometer* (Berlin, (٢٧) Transparency International, 2015).

(٢٨) بحسب الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. انظر: [www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff\\_main\\_report\\_26feb\\_en.pdf](http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf)

*Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics and Development Finance in Africa* (٢٩) (United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.3).

وسائر دول العالم، وتسخير الموارد المالية الناتجة عن انتعاش تجارة السلع الأساسية، وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين جباية الضرائب، والجهود الرامية إلى مواجهة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة، وشطب الديون وإدارتها، وتحسين كفاءة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٥ - وقد أبدت البلدان الأفريقية عزمها على تعبئة الموارد المحلية والاستفادة على أفضل وجه ممكن من أشكال التمويل الجديدة، مثل التحويلات، من أجل تمويل خططها لتنمية القارة. وقد تضاعف مجموع الإيرادات الضريبية في القارة أربع مرات في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، إذ ارتفع من ١٣٨ بليون دولار إلى ٥٢٧ بليون دولار<sup>(٣٠)</sup>. وبلغت قيمة التحويلات المالية المتدفقة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٣٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٣٦,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦ وإلى ٣٧,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٧<sup>(٣١)</sup>. ويمكن أن تزداد هذه الإيرادات بتحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وخفض رسوم إرسال التحويلات المالية إلى أفريقيا وداخلها، وهي أعلى رسوم في العالم. وإذا ما كُبحت التدفقات المالية غير المشروعة، التي تتجاوز قيمتها ٥٠ بليون دولار سنوياً، فمن الممكن تحقيق زيادة أكبر في الموارد المحلية المخصصة للتنمية. ومن الممكن لتدابير تخفيف عبء الديون، من قبيل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وثمة ٣٠ بلداً أفريقياً مؤهلاً للاستفادة منها، أن تسهم أيضاً في تحرير الموارد لاستخدامها في زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر. إلا أن الديون الخارجية زادت بسرعة في عدة بلدان أفريقية في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع متوسط قيمتها بنسبة ١٠,٢ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٧,٨ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩<sup>(٣٢)</sup>.

٥٦ - وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى التوسّع في تعبئة الموارد المحلية، فإن البلدان الأفريقية لا تزال في حاجة إلى دعم إضافي ويمكن التنبؤ به من شركائها في التنمية. وفي هذا الصدد، لا بد أن تفي البلدان المتقدمة بتعهداتها القائمة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وبخاصة تجاه أقل البلدان نمواً. ففي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، تراجع صافي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ٥ في المائة، أي من ٥٧ بليون

(٣٠) African Development Bank, "Financing Africa's development through domestic resource mobilization", 17 July 2015. Available from [www.fin4dev.org/2015/07/17/financing-africas-development-through-domestic-resource-mobilization/](http://www.fin4dev.org/2015/07/17/financing-africas-development-through-domestic-resource-mobilization/)

(٣١) World Bank Group, *Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook*, Migration and Development Brief, No. 26 (Washington, D.C., 2016).

دولار إلى ٥٤ بليون دولار، وتراجع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من الـ ٢٨ بلداً التي تتألف منها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٣ في المائة، أي من ٣٠ بليون دولار إلى ٢٩ بليون دولار<sup>(٣٢)</sup>.

٥٧ - وتقدّم عدة برامج ومبادرات الدعم للاستثمار في النُظُم الزراعية المستدامة والجامعة في أفريقيا. فقد تعهّدت شراكة ”ازرعوا أفريقيا“، التي حازت على تعهّدت من ٢٣٠ شركة، أغلبيتها شركات أفريقية، باستثمار مبلغ ١٠ بلايين دولار في قطاع الزراعة الأفريقي بحلول عام ٢٠١٥. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، قدّم ما مجموعه ٢,٣ بليون دولار من هذا التعهّد، وصلت إلى عشرة ملايين من صغار المزارعين وأوجدت ٨٨ ٨٠٠ فرصة عمل على مدى السنوات الثلاث. ووصل مجموع التعهّدت الجديدة بإقامة استثمارات في عام ٢٠١٦ إلى ٥٠٠ مليون دولار<sup>(٣٣)</sup>. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تساعد ملايين الأشخاص، لا سيما الأشخاص الذين يعيشون في مناطق ريفية، على الخلاص من الفقر والجوع. وحدير بالذكر أن هذه الاستثمارات توجد فرص عمل لائقة يمكنها اجتذاب شباب أفريقيا إلى هذا القطاع.

٥٨ - وقد دعم الشركاء في التنمية أيضاً الجهود التي تبذلها القارة. فمن خلال عملية مؤتمّر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، تقدّم اليابان المساعدة للنهوض بالقطاعات التي لديها إمكانات كبيرة لتصدّر النمو المستدام في أفريقيا. ففي عام ٢٠١٣، تعهّدت اليابان بمنح أفريقيا ما يصل إلى ٣٢ بليون دولار على مدى خمس سنوات تنقضي في عام ٢٠١٧، وذلك باستخدام وسائل خاصة وعامة، تشمل مساعدة إنمائية رسمية قيمتها نحو ١٤ بليون دولار. وبحلول عام ٢٠١٥، صُرف نحو ٢١,٧ بليون دولار، مما يعني بلوغ ما نسبته حوالي ٧٠ في المائة من الهدف. وفي عام ٢٠١٦، أعلنت اليابان أنها ستستثمر حوالي ٣٠ بليون دولار من أجل مستقبل أفريقيا بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨. وسيتم الاستثمار من خلال مبادرات شراكة بين القطاعين العام والخاص تركز على تطوير هياكل أساسية عالية الجودة،

(٣٢) See [www.oecd.org/dac/stats/documentupload/2%20Africa%20-%20Development%20Aid%20at%20a%20Glance%202016.pdf](http://www.oecd.org/dac/stats/documentupload/2%20Africa%20-%20Development%20Aid%20at%20a%20Glance%202016.pdf)

(٣٣) Grow Africa, “\$2.3 billion invested by Grow Africa partners between 2013 and 2015 with \$500 million invested in 2015”, letter of intent. Available from <https://community.growafrica.com/groups/23-billion-invested-in-2015>.  
invested-grow-africa-partners-between-2013-and-2015-500-million-invested-2015

وبناء نُظُمٍ صحية مرنة، وكفالة الأمن الغذائي والتغذوي، وإرساء أسس السلام والاستقرار. وستشمل التدابير أيضاً تنمية الموارد البشرية لفائدة عشرة ملايين شخص<sup>(٣٤)</sup>.

٥٩ - وتستفيد البلدان الأفريقية أيضاً من التعاون بين بلدان الجنوب. ففي عام ٢٠١٥، وافقت الهند على منح قروض ميسرة قيمتها ١٠,٦ بلايين دولار للسنوات الخمس القادمة، وعلى منحة مساعدة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار. وتشمل المنحة ١٠٠ مليون دولار للتنمية و ١٠ ملايين دولار للصحة. وتشمل المنحة أيضاً ٥٠.٠٠٠ منحة دراسية في الهند، وستدعم المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء أفريقيا<sup>(٣٥)</sup>. وفي عام ٢٠١٥، رفعت الصين مستوى علاقتها مع أفريقيا إلى درجة شراكة استراتيجية تعاونية شاملة، ورفعت قيمة الدعم التمويلي الذي تقدمه إلى ٦٠ بليون دولار، منها ٥ بلايين دولار في شكل مساعدات مجانية وقروض بدون فوائد و ٣٥ بليون دولار في شكل قروض تفضيلية وائتمانات تصدير بشروط أفضل<sup>(٣٦)</sup>. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، مولت البرازيل مشاريع للتعاون التقني في ٤٢ بلداً أفريقياً، كان نصيب الزراعة منها ما نسبته ١٩ في المائة من مجموع التمويل البالغ ٣٦ مليون دولار. وتعهّدت البرازيل أيضاً بتقديم مبلغ ٢,٤ مليون دولار لدعم مشروع الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا، وهو مشروع لشراء الأغذية، في إثيوبيا والسنغال وملاوي وموزامبيق والنيجر.

٦٠ - ولما كان من المتوقع أن تكون قيمة فاتورة التنفيذ الناجح للأولويات الإنمائية الأفريقية باهظة للغاية، لذا فإن التمويل العام الدولي من أجل التعاون الإنمائي لا يزال على درجة بالغة من الأهمية. وستزداد هذه التكاليف أكثر عندما تبدأ البلدان الأفريقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

## تاسعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - بغية مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل للجميع في أفريقيا، حبذا لو نظرت اللجنة في التوصيات التالية:

(٣٤) Japan, Cabinet Office, "Focusing on public-private investments", Japan in Africa, vol. 4 (September 2016). Available from [www.japan.go.jp/ticad/Japan\\_in\\_Africa4.html](http://www.japan.go.jp/ticad/Japan_in_Africa4.html).

(٣٥) India-Africa Forum Summit, India-Africa Forum Summit III: New Hopes, New Horizons, New Delhi, #October 2015. Available from <http://mea.gov.in/india-africa-forum-summit-2015/index.html>.

(٣٦) Forum on China-Africa Cooperation, "Xi announces 10 major China-Africa cooperation plans for coming 3 years", 8 December 2015. Available from [www.focac.org/eng/ltad/dwjbzjzhys\\_1/t1322068.htm](http://www.focac.org/eng/ltad/dwjbzjzhys_1/t1322068.htm).

(أ) من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى إلى وضع استراتيجية متماسكة من أجل التنفيذ الفعال والمنسق لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك وضع أطر متكاملة للسياسات الوطنية واستراتيجيات تنفيذ لا تستثني أحداً، لا سيما النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تزيد حجم الاستثمارات الاجتماعية في مجال التعليم وتطوير المهارات، مع إيلاء الشباب اهتماماً خاصاً، من أجل التصدي للفقر وعدم المساواة من خلال العمالة الكاملة والعمل اللائق. وهذا سيؤدي أيضاً إلى زيادة القدرة الإنتاجية لسكان هذه البلدان، مما يسمح بالاستفادة من الفرص التي يوفرها التغير الديمغرافي؛

(ج) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل إعطاء الأولوية للاستثمار في الزراعة، وتعزيز التحول الهيكلي بغية القضاء على الفقر والتغلب على مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع؛

(د) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والإنتاجية؛

(هـ) بغية تحقيق التنمية الاجتماعية التي تركز على الإنسان، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعزز المؤسسات وتطورها بما يكفل الحوكمة والإدارة الشفافيتين والخاضعتين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، والسماح للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأهلية، وللقطاع الخاص، بالمشاركة مشاركة فعالة؛

(و) ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مواصلة تعزيز ودعم وتيسير تنفيذ الأولويات الإنمائية الأفريقية المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.